

قال العبد المذنب الى الله الخفي الادي اليه المذبح بالسيد شاه علي
 الحنفية المصطفى آبادي فخر المراد آبادي حفظه الله من بشر و الاعادي
 ان هذا رسالة مختصرة في وجوب تقليد الائمة المجتهدين رحمهم الله

المختص بها من رسالة المرجعية بهداية الامة الى

تقليد الائمة عند سوال من لا يسعهم الا الاقال

وسميتهما تقييد الامة بتقليد الائمة

نفع الله بها سائر الطالبين

سنان غلام كهنديين

عليه وآله وصحبه

الامين

ROH
TONE

Accession No. 237
P

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ارشدنا الى اتباع احسن ما انزل الينا بقوله اطيعوا احسن ما
انزل اليكم من ربكم من قبل ان ياتيكم العذاب نجتاً وانتم لا تشعرون
والصلوة والسلام على من ارسله وخاطبه بقوله وما ارسلنا من
قبلك الا رجلاً انوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكوان كذبتكم لا تعلمون
وبقي فقال العبد المفتقر الى الله تعالى الهادي ابو محمد بن العويال سيدنا على بن الحنفى لمصطفى
ثم المراد اباى انى لما فرغت من باليف رسالتى اشبع السقالب فى امتناع الكذب على الله
المستال سألنى بعض من لايعنى الانكار من وجوب تقليد الائمة المجتهدين الذين هم اداة
الدين فقد اذلت اليقين وقد كنت الفت فى سالف الزمان فى هذا البيان رسالة مترجمة
بهذه الائمة الى تقليد الائمة مشتملة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة تلخص مقدمتها وافتتاحها
الاول والثانى والثالث منها خاتمتها تلخيصاً كافيها هداية الائمة وسميت تلخيصها الذى جابى
تعالى شافى التقليد الائمة بتقليد الائمة وقد حصل فى الفراغ من التلخيص فى اواخر شهر المحرم سنة
السابعة بعد الالف وثلثمائة المارة من الهجرة النبوية على صاحبها السلام والرحمة اعلم
ان التقليد فى اللغة دركون اكلدن جميل وغير ان كسره رايقال قلدت المرأة اذا تقلدت بها

في كماله ودرجه كسوكون يقال قلده لعل ايج اني الصراح وفي الشريعة القبول
 من غير حجة قال الشيخ العلامة الشربلاني انما في عقد الشرعية حقيقة التقليد اهل يقولون
 ليس قول احدى الحجج الاربعة شرعية بل حجة منها فليس الرجوع الى النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع
 من التقليد لان كل منهما حجة شرعية من الحجج الشرعية وعلى هذا انما انحصر الحال في خمسة مبره
 وقال ابن امير الحاج وعلى هذا عمل العامي بقول المفتي وعمل القاضي بقول العدول انتهى قلت
 قوله حجة متعلق بالعمل لا بالقول كما سيظهر لك من عبارات كتب الاصول في شرح مسلم
 لمولانا ساجد العلوم رح امي التقليد العمل بلا حجة بقول من ليس قول احدى الحجج الشرعية لانه
 عمل يقبل يكون بلا حجة فبطل ما قيل ان التقليد في اصطلاح اهل الاصول العمل بقول يكون
 ذلك القول بلا حجة وبلا دليل فلا تغلط وقال الشيخ الغفتمه ابن الحاجب المالكي رح
 في مختصر الاصول التقليد العمل بقول غيرك من غير حجة وليس الرجوع الى الرسول والعامي
 الى المفتي والقاضي الى العدول بتقليد لقيام الحجة ولا مشاخصة في التسمية والمفتي والقاضي
 قد تقدموا واستفتى خلافة فان قلنا بالتقدي فواضح والمستفتي فيه المسائل الاجتهادية لا العقلية
 على الصحيح انتهى واما في الشافعي عند الملته والدين الشافعي رح في شرح المختصر التقليد
 هو العمل بقول الغير حجة كاحذ القاضى والمجتهد بقول مثله وعلى هذا لا يكون الرجوع الى الرسول
 تقليداً له وكذا الاجماع وكذا الرجوع الى المفتي وكذا الرجوع الى القاضي الى العدول
 في شهادتهم ذلك لقيام الحجة فيها فقول الرسول بالمعجزة والاجماع بما في حجية قول
 الشاهد والمفتي بالاجماع ولو سمي ذلك او بعض ذلك تقليداً كما سمي في العرف احذ المقلد
 العامي بقول المفتي تقليداً فلا مشاخصة في التسمية والاصطلاح والمفتي وهو الفقيه وقد تقدم
 تعريف الفقيه وسليم منه التسمية لانه من قام به الفقه والمستفتي وهو خلافه فان لم يقل

تجزى الاجتهاد وسو كونه مجتهدا في بعض المسائل دون بعضها من غير مجتهد
في الكل وهو مستفت في الكل ان قلنا فالامر واقع ايضا فانه مستفت في المسائل المستفتية بمجتهده
فيه ولا يمنع ذلك لان شرط التقابل اتحاد الجهات والمستفتي فيه وهو المسائل الاجتهادية
ولا يستتار في المسائل العقلية على القول الصحيح لوجوب العلم بها بالنظر والاعتدال انتهى
وقال الفاضل القندوبى ان خفي ربه في منتهى الحصول العقلي بقول من ليس قوله
الرجوع اشعرية بالاحتج فالرجوع الى النبي عليه الصلوة والسلام ادال الاجماع ليس منه كذا يرجع
العامة الى المفتي والقاضي الى العدول لوجوب النص بل يرجع المجتهد الى العامة الى مثله
لكن العرف على ان العامة تقلد المجتهد قال امام الحرمين وعليه منظم الاصوليين وقال الغزالي والارباعي
وابن الحاجب ان سمي الرجوع الى الرسول والى الاجماع والى المفتي والى المشهور تقليدا فلهذا
مستأخرا انتهى وقال العلامة البهاري ان خفي ربه في سلم الثبوت وسو انما يرجع العامة الى المفتي
في شرح التقليد العمل بقول الغير من غير حجة متساوية بالعمل والمراد بالتحج حجة من الحجج الاربع و
الانقول المجتهد رليه حجة كافة العامة من المجتهد واذا المجتهدين مثله فالرجوع الى المشهور
الصلوة والسلام ادال الاجماع ليس منه فانه يرجع الى الدليل وكل يرجع العامة الى
المفتي والقاضي الى العدول ليس في الرجوع نفسه تقليدا وان كان العمل بما اخذوا تقليدا
لايجاب النص ذلك علما فهو عمل بحجة لا بقول الغير فقط لكن العرف دل على ان العامة منقاد
للمجتهد بالرعي اليه قال الامام امام الحرمين وعليه منظم الاصوليين وهو المشهور التقليدي والمفتي
المجتهد من حيث يجب السائل فهو اخص منه والمستفتي مقابلة اي السائل من المجتهد من حيث
سواء في وقتي مجتهدان في شخص واحد يثار على التجزى في الاجتهاد فيكون في بعض المسائل
مجتهدا فنيا وبعضها مستفتيا لتعدد الجهات والمستفتي فيه الذي وقع السؤال عنه المسائل

بأشرفية واعتبارية على هذا سبب الصحيح ليعجز إيمان السلك عند الامتنان بآية إمام الأئمة
والإمام الثاني والإمام الثالث والآن إمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه وكثير من المشايخ
خلافه لا يفترون وإن كان أشد في ترك النظر والرد لئلا يفترون فليس ذلك مستلزمًا للفتن
في الابهتاد بل إن يكون مجتهدًا في بعض المسائل دون البعض قد اختلف فيها وقال
صاحب السلم وشارحه المالك قالوا نعم يجتري الاجتهاد ومنهم الإمام حجة الاسلام الفخراني
قدس سره من الشافعية والشيخ ابن الهمام يوضح صاحب البيهقي وهو الأشبهه بالصواب
وقيل لا يجتري بوقت ابن الحاجب أنه حكم أعلم أن وجوب تعذيب الأئمة المجتهدين بغير المجتهدين
المطلق ولزومه ثابت بالكتاب عند أدنى الأبواب وقد أثبتت بينهم أيضًا بالسنة والأخبار
فما عليك إلا الاتباع ونحن ننبأ أن بالقرآن الفارق بين الحق والباطل فبما الفرق والله
استعان في كل زمان وأن قال الله تعالى في سورة النحل وما أرسلنا من قبلك إلا رجالًا
نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون وقال تعالى في سورة الأنبياء وما أرسلنا
قبلك إلا رجالًا نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون في التفسير الكبير للإمام الزمخشري
رحم وكل إني التفسير للتفسير في أشبهه الخامسة أن قرشيًا كانوا يقولون إن الله تعالى
وما خلق أجل إن يكون رسله بشرًا فأجاب سبحانه بقوله وما أرسلنا من قبلك إلا رجالًا
والمراد أن هذه عادة مستمرة من أول زمان الخلق والتكليف ثم أنهم كانوا مقرين بأن
اليهود والنصارى أصحاب العلوم والكتب فامرهم الله سبحانه عني قرشيًا بأن وجوا
في هذه المسألة إليهم لينبؤوا بصدقها وذلك فاسألوا أهل الذكر انتهى مختصرًا
وفي الكشاف للزمخشري رحمه الله تعالى أن يستعملوا أهل الذكر حتى يعلموا أن رسل الله الموحى
إليهم كانوا بشرًا ولم يكونوا ملائكة كما اعتقدوا انتهى وفي المحال للبعثي رحمه الله تعالى قال

على زعم القائل لكن تخصصه القرينة العقلية فان السؤال عن جميع اهل الذکر على طريق الاستصحاب
 والا ستطرق لاجتزاه الفصل لتكليف النفس بما لا في دسترها وقد قال الله تعالى لا تكلف الله
 نفسا الا وسعها فانما يخص بها العقل والمراد بالسؤال عنه من اكل السؤال عنه استفهاما
 وكفى جوابه اعلاما قال اسلامه انبهارى روح في المسلم تخصيصا بما يربط العقل بخلاف الطبيعة
 قال سبكي لا نزاع في ان ما يتبع العقل بخبر وجه خارج انما هو في ان اللسان بل شمله فمن
 قال نعم سماه تخصيصا ومن قال لا كما هو ظاهر كلام الشافعي لم يسم لنا العموم لغة وخصوا
 عقلا في قوله تعالى وهو على كل شيء قدير اخلاشي من الواجب والتمتع بمقدور عقلا وقوله
 لله على الناس حج البيت والاعطال والمجانين لا يفهمون انتهى وبكده ان شرطه و
 سائر كتب الاصول كالتمتع وغيره وما قيل ان الابل بدون الالف واللام في
 اهل الذکر من الفاظ العموم لانها عدة القواعد الاصولية فلا تعلل وبالحجب لم
 تقليد الائمة المجتهدين في المسائل الاجتهادية وجب عن عدم العلم ولو كان غايبا عنها
 بالمرئ لال قوله تعالى استقل شرح به المحققون في كتب الفروع والاصول قال
 الامام ابن الهيثم رحمه الله الذي هو من كبار الائمة الخفية وذلك ان اهل الشرح من
 اهل الاجتهاد كما افاده في الجرد والنهر والمنهج وغيره في كتاب تحرير الاصول لم يثبت مثله
 في شرحه المسمى بالتيسر شرح التحرير غير المجتهد يزمه عند الجمهور التقليد وان كان مجتهدا
 في بعض المسائل انتهى وقال هو اى الامام المرحوم في فتح القدير شرح الشارح ولا
 نظيره اذا استفتى فقيها من غير مجتهدين اختلفا عليه الاولى ان يأخذ بما يلى التقليد بما وجب
 الواحدة بقول الذي لا يلى الاية فليحذر ان يلى وعدمه سوار والواجب عليه تقليد
 بمقتضى فعل الواجب ذلك المجتهد اذا حذر وقال المستقل من يوجب الى ذلك اجتهاد

وبرهان آخر ليس ترتيب الترتيب اجتهاد وبرهان اول ولا يمان يرا فيه الاجتهاد بمعنى اخرى
 وتحكيم القلب لان الراسي ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال انما يتحقق في حكم مسألة خاصة
 مله وعمل به والا فتكون قد ثبتت ابا حنيفة ثم فيها انفس من المسائل مثلاً والترتيب العمل به
 على الاجمال وهو لا يعرف صور ليس حقيقة التعليق بل هذا حقيقة تعليق التعليق ووعده
 كانه التزام ان يعمل اى يقول ابي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي يتبين في الواقع فان
 اراد ان يبالى بالالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهدين المعينين بالزام نفسه ذلك قولاً او ثبوتاً
 شرعاً بل الدليل يقتضي العمل بقول المجتهد فيما يحتاج اليه ليقول تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم
 لا تعلمون السؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة احياناً وح اذا ثبت عنده قول المجتهد
 وجب عمله به والغالب ان مثل هذه الزايات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والاخذ
 العامى كل مسألة يقول مجتهد اختلف عليه وانما لا ادرى ما يمنع هذا من النقل والتقل فكون
 الانسان يتبع ما هو اختلف على نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد واعلمت من شرع
 وقدر عليه وكان جليلاً عليه وسلم يجب ما هو خفف عن امته والى سبحانه اعلم بالصواب
 انتهى وقال السيد السهمودي رحمه الله الفريدي دليل وجوب تقليد غير المجتهد فاسئلوا اهل
 الذكر ان كنتم لا تعلمون انتهى وقال في موضع آخر منه يجب التقليد على من لم يبلغ رتبة
 الاجتهاد المطلق عامياً محضاً او غيره ولو بلغ رتبة الاجتهاد في بعض المسائل الفقهية
 او بعض ابوابه كالنظر في ما لا يقدر على الاجتهاد فيه بناء على القول بتحزى الاجتهاد
 وهو الراجح وقد سلكنا بناءً على المرجوح وهو انه لا يتجزى انتهى وقال الشيخ
 ابن الملا فروخ المكي في القول السديد ومن لم يكن له قدرة وجب عليه اتباع من
 ارشده الى ما كلف به ممن هو من اهل النظر والاجتهاد وادعائه وسقط عن الغالب

مكلفه بالبحث والنظر لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا حيزها وقوله عز وجل فاستسئلوا
 اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهي الاصل في اعتماد التقليد كما اشار اليه المحقق ابن الهائم انتهى
وقال الشيخ العلامة الساعاتي في نهاية الوصول الى علم الاصول المختار ان المحصل
 بعلم معتبر اولم يبلغ رتبة الاجتهاد يلزمه التقليد وقيل ان تبين له صحة اجتهاده ببدلية العلم
 بحججه ايجابية فالممكن كالعيادات الخمس لنا فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون انتهى وقال
 هو في موضع من البدع المختار ان المحصل بعلم معتبر كالاصول الصبروع اذا لم يبلغ درجة
 الاجتهاد يلزمه التقليد كما يلزم للعامة الصفت انتهى وقال الشيخ ابن الحاجب في محققه
 الاصول غير المجتهد يلزمه التقليد وان كان عالما وقيل بشرط ان تبين له صحة الاجتهاد
 بدليل لنا فاسئلوا او مواعفهم من لا يعلم وايضا لم ينزل المستفتون من غير ابدار المستند لهم
 من غير تكسير قالوا يودي الى وجوب اتباع الخطا رقلنا وكذلك لو ابى له مستنده وكذلك
 المفتي نفسه انتهى وقال القاضي عصفه الدين رحم في شرح المختصر قول من لم يبلغ درجة
 الاجتهاد يلزمه التقليد سواء كان عاميا او عالما بطرف صالح من علوم الاجتهاد وقيل
 انما يلزم العالم التقليد بشرط ان تبين له صحة اجتهاد المجتهد بدلية لنا قوله تعالى فاسئلوا اهل
 الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو عام في جميع من لا يعلم العلم فان علة العلم بالسؤال هي الجهل
 والامر بالمعقيد بالعادة بتكرار تكرار لم نقول هذا غير عالم بهذه المستلة فوجب فيها اسوال ولنا ايضا
 لم ينزل العلماء المستفتون فيفتون ويفتون من غير ابدار المستند وشاع وزاع ولم يكسر عليه فكان
 اجماعا قالوا القول بذلك يودي الى وجوب اتباع الخطا اجواب انه مشترك الالزام
 لانه لو ابدى مستنده فالخطا جاز وكذا ذلك المفتي نفسه يجب اتباع اجتهاده مع جواز
 داخل ان يتبع الظن وجب لانه اتباع الظن وان كان خطا وانما المتبع اتباع

انتهى انتهى وقال العلامة البهاري رحمه الله في السلم وشارة مولانا بجماع العلوم في شرحه
غير المجتهد المطلق ولو كان عالماً يلزمه التقليد المجتهد أيضاً لا يقدر عليه من الاجتهاد ويات على
تحميله ومسرفه الا فيما يقدر على تحصيله باجتهاده بآراء على التجزى في الاجتهاد وفيلزمه التقليد
مطلقاً في ما يقدر عليه وفيما لا يقدر عليه بآراء على القول بعدم التجزى وقد عرفت ان الحق
هو الاول وقيل انما يلزم التقليد للعالم بشرط ان تبين له الصحة بدليل بان يظهر المجتهد لنا ان
المجتهدون من الصحابة وغيرهم من التابعين كانوا يفتنون من غير ابدار استند ويستنون من
غير كسبر علماء كانوا ادعوا وشارع ودافع حتى استدل على المختار بقوله تعالى فاستلوا ال
الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو يحتمل فمين لم يعلم فانهم يحتاجون وفيما لا يعلمون من السؤل عنه
سواء كان مقدراً احدى وفامثل المقتضى لان الامر المقيّد بالسبب يتكرر تكرره ومنها
سبب السؤل عدم العلم فايما يوجد دأى وقت يوجد وجب السؤل ان فما قال بعض
اهل العلم مستدلاً بالآية المتلوّة ان تقليد المجتهد للعالم بالقرآن والحديث في المسئلة المعلومه لم
كنقضه الصلوة وغيره ليس مما يجوز فان الامر بالسؤال في الآية مقيّد بالشرط لا يتعدى
الى من لا يوجد فيه الشرط ان لم يمسح ما يسقط اصلاً فلازعم بعض المتصبيين لان المراد
بالمسئلة المعلومه له بقدرية التمثيل بفرضية الصلوة المفروضة هي المسئلة المنصوصة عليها
في القرآن والحديث مما علم من الدين بالضرورة والمنصوص عليه في القرآن والحديث
من الدين بالضرورة لا يتوقف على تقليد مجتهد يشهد له ما في بدع الاصول وشرحه ومانيه
الاستقصار المسائل الاجتهادية اى الشرعية الفرعية التى لا قاطع فيها ولا يفي فيها الاذن
دون المسائل الاعتقادية القطعية التى المطلوب فيها العلم فانها لا يجوز فيها التقليد و
الاستقصار على ما ساقى وكذا في ما علم بالضرورة انه من الدين انتهى وحسن الكلام في هذا المقام

لما قال الشيخ تاج الدين الثعالبى في جامع النوازل ونقطة من يعلى يقول مجتهد فخر شافى في
 الدنيا والآخرة المرحوم الحديث الصحيح الاستاذ واذا وجدته يعلى بالحديث انتهى والمراد من وجده
 الحديث الصحيح من له قوة في الآلات لال ودراية على الكمال ونظر في الصحيح والضعيف والناكث
 والمنسوخ والمعارضته والتاويل والترجيح وغير ما جابى في اصول الحديث والفقه وهو ليس
 الا من له الاجتهاد ولو في استدلته برفق قلست قوله تعالى هو لا يردونا اتخذوا من دون
 الله ولا ياتون بسببين بيننا وبينه الآية فيه دليل على فساد التقليد فانه لا بد في الدين من الحجج
 حتى يثبت والتقليد هو العمل بمثل يقول الغير من غير حجة قلست وجوب التقليد ثابت
 بدليل شرعى وهو قوله تعالى السماوات اسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون كما امر بالمقدس ^{اللام}
 ليس الا العالم المجتهد واذا قال مستندة بالكتاب والسنة في الواقع وهما سلطانان ببيان
 وان لم يكونا - ان بين التقليد كسبر اللام وعدم العلم لا يستلزم عدم الوجود فالمسائل المتقدمة فيها
 ليست بالارحج شرعية ودخل دينية ليحل على فساد العين بها قوله تعالى لا ياتون بسببين
 بيننا وبينه الآية فافهم ثم ان قلست قوله اتخذوا اجابهم وربما بهم اربابا من دون الآية فيه دليل
 على ذم التقليد كعدم اتباع الاحياء والربان قلست اميس فيه دليل على ذم التقليد بل فيه
 دليل على ذم مخالفة اوامر الله تعالى والواهيية في تحليل ما حرم وتحريم ما حل فان جهاه كما في
 الشرائع فاسير من المجابىين والنيشافورى وغيرهم اتخذوا اجابهم علماء اليهود وربما بهم
 عباد الضار من اربابا من دون الله حيث اتبعواهم في تحليل ما حرم وتحريم ما حل انتهى
 المقلد وان اللائمة المجتهدين والائمة المجتهدون رح المبحر من الحلال ولا يحلون احرام ^{مقط}
 نعم لو عمل اخذ ذلك ذم البتة واذا ليس قلست قال العلامة النيشافورى في تفسيره قوله تعالى
 اتخذوا اجابهم وربما بهم اربابا من دون الله الآية اخذوا في معنى اتخذوا باسم اربابا

عليه الاتفاق على انه ليس المراد انه جعلواهم آية فقال اكثر ائمتنا من المراد انهم اذا سمعوا
 في اوامرهم وادابهم ونقل عن بن حاتم كان نصرانيا فانه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو يقر بسورة براءة فلما وصل الى هذه الآية قال عدى انما لنا بعدكم فقال تخرجون يا
 اهل الله وتكلمون باحرام فعلت بلى فقال تلك عبادتهم قال الربيع قلت لابي العالبيه
 كيف كانت الربوبية في بني اسرائيل فقال انهم رجا معدي واني كتاب الله ما يخالف قول الكتاب
 فكانوا اياته من باقوا لهم وما كانوا يقبلون حكم الله تعالى قال العلما رانما عن ميرم تفسير الفاسق
 لطاعة الشيطان خللات ما عليه الجوارح لان الفاسق وان كان يعقل وبعده الشيطان
 الا انه يئس منه ويستغف به خلافا اولئك الاتباع المعظمين قال الامام فخر الدين الرازي قد
 شاهدت جماعة من تلمذة الفقه ما قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله في مسائل كانت
 تلك الآيات مخالفة لمذاهبهم فيها فلم يلتفتوا اليها وكانوا ينظرون الي كما يستعجب بني كعب
 يمكن اسئل بطواتير تلك الايات مع ان الرواية عن سلفنا وردت بخلافها ولو تأملت حتى تأمل
 وجدت هذا الدار ساريا في عروق الاكثر قلت وعلهم توقفوا بحسن ظنهم بالسلف لا انهم
 وقفوا من تلك الايات على ما لم يقف عليه الخلف انتهى فقول العلامة النشافوري
 قلت وعلهم توقفوا بحسن ظنهم بالسلف اخر كلام جيد يدل به كلام الامام الرازي في حكمته
 اسقاطه عن النقل ليس مما ينبغي ركز النسبة الكلام السخيف كالافتراء ونحوه الى الامام
 الرازي رحم كما موثان المستعصمين ايضا لا ينبغي فاحفظ لا يقال كيف القول بوجوب
 علي الائمة وقد نقل عن الامام الى حفيظة رحم انه منع شخصا عن التقليد حين استشاره قال
 نقله في ولا ما لك ولا الا وراعي ولا تخفي ولا غيرهم وهذا الاحكام من حيث اخذ الانا نقول هو محمول على
 من كان له قدرة الاجتهاد وقد قال الشيخ العارف بالله عبد الوهاب الشرافي مالكي رحم في الميزان
 الصغرى والكبرى بلغ ان شخصا استشاره رضى الله عنه في تقليده احد من علماء

عصره فقال له لا تعبدني ولا ما لكا ولا الادي وراعي والا انتهي ولا غيرهم وهذا الاحكام من حيث
 اخذوا قلنا هو محمول على من له قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والا فقد
 صرح العلماء بان التقليد واجب على كل ضعيف وقاصر النظر انتهى ويشير الى هذا الصريح
 به قوله فخذ الاحكام من حيث اخذوا انتهى وقال السيد السهري رحمه الله تعالى عن السيد
 وكان ابن خزم يدعي الاجماع على النهي عن التقليد مطلقاً وحكي ذلك عن كلام الشافعي و
 مالك وغيرهم قال ولم ينيل الشافعي في جميع كتبه نهى عن تقليده وتقليد غيره مكنه اروه
 المزني عنه وقال السيد لاني انما نهى الشافعي عن التقليد لمن بلغ رتبة الاجتهاد وفاما من قصر
 عنها فليس له الا التقليد انتهى والحاصل ان العالم بالقرآن والحديث ان كان
 من اهل البداية والاجتهاد لا يلزمه التقليد فيما علم بالتحقيق ولا يلزمه في غير المخصوص عليه
 وبالله التوفيق **تبيين قال** الامام ابن الهمام رحمه الله في التحرير لا يرجع عما قلده
 فيه اتفاقاً بل يعينه غيره في غيره المختار نعم للقطع بانهم كانوا يستفتون مرة واحدة او مرة غير
 غير لمترين مفتياً واحداً فلو التزم ندباً معيناً كالبي حليفة والشافعي فقيلاً يلزم وقيل لا يسل
 من لم يلزم وهو الغالب على الظن انتهى وقال الشيخ ابن ميمون الحاج المالكي في شرح
 التحرير لا يرجع المقلد عما قلده في من احكام المجتهدين اي عمل به بتفسير مقلد الضمير المجرد راجع
 الى الموصل اتفاقاً لنقل الادي وابن الحاجب الاجماع على عدم جواز رجوع المقلد فيما
 قلده فيه وقال الزركشي ليس كما قال الشافعي كلام غيرهما يقتضي جريان اختلاف بعد العمل
 بل يعينه غيره اي غير من قلده في حكم غيره اي غير الحكم الذي عمل به اولاً المختار في الجواب
 نعم للقطع بالاستقرار بانهم اي المستفتين في كل عصر من زمن الصحابة الى الان كانوا يستفتون
 مرة واحدة من المجتهدين ومرة غير اي غير المجتهد الاول حال كونهم غير لمترين مفتياً واحداً

وشاع ذلك من غير تكبير وقد اذالم يلزم مذنباً سعيماً فلا يلزم مذنباً سعيماً كالي حاشية الشافعي
 على الاستمرار عليه فلا يلزم غيره في مسئلته من البساي ام لا فيقول يلزم كما يلزم الاستمرار في حكم
 حاشية حاشية قلده فيدل لانه اعتقد ان مذنبه حتى يوجب عليه العمل بموجب اعتقاده وقيل لا يلزم
 وهو الاصح لان التزمه غير يلزم اذ لا وجب الا بالواجب الله ورسوله ولم يوجب على احد ان
 يتجنب مذنب رجل من الائمة فيقلده في كل ما ياتي بخسره والتزامه ليس بنذر حتى
 يوجب الوفاء قلت ولا نذر لا يلزمه كما لا يلزمه البحث عن العلم واسد المذاهب على
 قال السيد السهمودي وقال ابن خزم انه لا يحل لحاكم ولا مفت تعليد رجل فلا يحكم ولا يفتي الا
 بجعله وقول ابن خزم لم يؤخذ به وهو كما حكى عنه من دعواه الاجماع على ان من تتبع الرخص
 فاسق وهو مردود بما افق به الشيخ استفق على علمه وصلاحه العلامة عز الدين بن عبد السلام
 في فتاواه لا تعين على العامي اذا قلداً ما في مسئلة ان يقلده في سائر مسائل الخلاف
 لان الناس من لدن الصحابة الى ان ظهرت المذاهب يسكنون فيما يشبه عليهم العلم اراهم
 من غير تكبير وسواء تبع الرخص في ذلك او العزائم لان من جمل المصيب واحد وهو اصح
 لم يعرفه من جمل كل مجتهد مصيباً قلداً انكاراً على قلده في الصواب وقال ايضا اما حكاية
 بعضهم عن ابن خزم حكاية الاجماع على تتبع الرخص من المذهب فقلعه محمول على من تتبعها
 من غير تقليد لمن قال بها او على الرخص المركبة في الفعل الواحد كذا في عقد الفريد في حكم
 التقليد للسيد على السهمودي الشافعي بل قيل لا يصح للعامي مذنب لان المذهب لا يكون
 الا لمن له نوع نظر وبصيرة بالمذهب اول من قراره كتاباً في فروع المذهب وعرفه تلاميذ
 امامه واقواله واما من لم يتايل لذلك قال اما حق او شافعي لم يصبر من اهل ذكرك المذهب
 بحجته الكمال قال انا فيقه او نحو لم يصبر فيها او نحوياً وقال الامام صلاح الدين العطار

والذي صرح به الفقهاء في مشهور كتبهم جواز الانتقال في اجاد المسائل والعمل فيها بخلاف
 منه اذ لم يكن على وجه التبع المخصص انتهى قلت والمراد بخلاف منه المسائل التي عمل
 بها لا التي اعتقد لم بدون عمل به بقول الكمال ثم حقيقة الانتقال اي عن المذهب انما
 يتحقق في حكم مسألة خاصة قلده في عمل به والا فقول قلدهت ابا حنيفة رحمه الله تعالى
 به من مسائل مثلاً والتزمست العمل به على الاحتمال وهو لا يعرف صوراً ليس حقيقة تقليد
 بل حقيقة تعليل التقليد او وعده لانه التزم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما اتفق له من مسائل
 التي يتعين في الواقع فان ارادوا يعني الشايع القاكين من المجتهد بان المستقل عن المذهب
 انهم يستوجبون التزم بهذا التزم فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالتزامه نفسه
 ذلك قولاً او غية شرعاً قلت وكذا لا يلزم بالعمل على الصحيح كما تقدم بل الدليل لا يقتضي العمل
 بقول المجتهد فيما احتاج اليه لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون اذ السؤال
 انما يتحقق عند طلب الحكم في الحادثة المعنية وحينئذ اذا ثبتت عنده قول المجتهد وجب عمله
 به انتهى كما نقله السيد السهمودي رحمه الله ثم قال السهمودي واذا افتاه مفتيان وخلفا
 يختار على الاظهر انتهى وقيل الملتزم مكن لم يلزم بمعنى انه ان عمل بحكم تقليد المجتهد لا يخرج
 عنه اي عن ذلك الحكم وفي غيره اى غير ذلك الحكم له تقليد غيره من المجتهدين في القول
 في الحقيقة تفصيل لقوله وقيل لا قال المصنف يعني ابن الهمام وهو يعني هذا القول الخالف
 على ظنه كناية عن كمال قوته بحيث يحبل النظر متعلقاً بنفسه فلا يتعلق بما يخالفه ثم بين
 انه عليه بقوله لعدم ما يوجب اى لزوم اتباع من التزم تقليده شرعاً اى ايجاباً شرعياً
 ولا يلزم على المقلد الا اتباع اهل العلم لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 ليس التزم من الواجبات شرعاً بخلاف منه اى لا يستلزم منه اى جواز اتباع غير مقلده

الاول وعدم التحقيق عليه جواز اتباعه ضمن المذاهب اى اتخذه من المذاهب ^{المعتمدة}
 عليه فيما يقع من المسائل ولا يمنع منه مانع شرعى او لالان ان ليلك المسلك الاخت
 عليه اذا كان له اى الانسان اليه اى ذلك سبيل ثم بين السبيل بقوله بان لم يكن عمل
 باخرى يقول آخر مخالف لذلك الاخت فيه اى فى ذلك المحل المختلف انتهت عبارة
 السيد پادشاه بكذا فى عقد الفريد لمولانا حسن الشيرازى المتفق وقال الشيخ
 ايضا فى شرحه الثانى عند قول الامام المصنف رح وهل يقبله غيره اى غير من قلده
 او لا فى شىء فى غيره اى غير ذلك الشىء كان محل او لا فى سئله يقول اجنبية وثابتا
 فى اخرى يقول مجتهدا خرا المختار كما ذكره الامام دابن الساجب نعم للقطع بالاستقرار التام
 بانهم اى المستقين فى كل عصر من زمن الصحابة ولم يجرى كما كانوا يستفتون مرة واحدة مرة
 اخرى غيره غير المتزمين بفتا واحد او شاع وتكرر ولم تنكر وقال عند قوله رح وقيل لا اذا
 واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على احد ان يتبعه بحسب
 رجل من الائمة فيقلده فى كل ما ياتى ويذره غيره وقال عند قوله رح لعدم ما يوجب على
 اشعى فتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيه فيما يحتاج اليه وهو قوله فاستدلوا بالذكر
 والسؤال انما يحقق عند طلب حكم الحادثة المعنية فاذا ثبت عنده قول المجتهد وجب
 عمله واما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره بلزما انما ذلك فى التذرع لا فى الشرع
 فى ذلك بين ان يلتزمه بلفظه او تقليبه على ان قول القائل مثلك قلت فلانا فيما
 افتى به يتعلق التعليق والوعدية ذكره المصنف انتهى لقطا وقال العلامة الشيرازى
 الختفى رح فى عقد الفريد بعد الخطبة قد ورد سؤال فى رجل خفى المذهب بسبيل ثم دم او
 نحوه اراد تقليد الامام مالك رح الله فى عدم نقض الوصور بذلك الخارج لتقليده

اياه اليه اني قد انقضت بالس الذي لا لذه معه كما قال الامام الاعظم مطلقاً فهل يجوز
 التخليد وما احكام في ذلك سيخبروا بواب وكلم الثواب من الكريم الوهاب فاجاب بتجواز
 التخليد من غير تشديد بالحد بجا بنا لتأنيق مناجياً للتوفيق بالتحقيق وما ذكر عن
 امتناع جواز ذلك بجلته من الصروع كقول اهل الاسود ان شاء الله تعالى نقلت نعم يصح
 التخليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الوضوء باليسيل من دم رقيق سوار كان
 من المخرج او غير سوار كان التخليد بعد العمل بما يخالفه من مذهب ابي حنيفة او كان
 قبل العمل ولكن على القدر الايمان بما يؤمنون او سب عند الامام ابي حنيفة وهو شرط
 عند الامام مالك الى ان قال فيحصل بما ذكرنا انه ليس على الانسان التزام مذهب
 معين وانما يجوز له العمل بما يخالف ما علمه على مذهبه مقلداً فيه ائمة مجتمعاً شرطه والعمل
 امامين متضادين في حادثتين لا تعلق لواحد منهما بالآخرى وليس له الطيال عين فعله
 بتقايده امام آخر لان مضار الفصل كما مضى القاضى انتهى لمخصاً وقال هو رم في
 موضع منه ليقول المحقق ابن الهمام رحمه الله يخلد غيره اى غير من قلده اولاً في شئ في
 غيره اى غير ذلك الشئ كان العمل اولاً في مسئلة يقول ابي حنيفة وثانياً في اخرى يعقل
 مجتهد آخر اختار نعم كما ذكره الامام ابن الحاجب انتهى وقال العلامة القاسى رحمه
 في رسالته في نسخ السنن ما حفيضة ثم ما ذكر من عدم لميق القاضى بين المذهبين صحيح
 اجماع علماء في الطرفين صريح بان كل مقلد مجتهد ان يخلد اماماً آخر في بعض المسائل
 ضرورة او غير انما اقول المراد بالضرورة المتعلقة بهذه المسئلة ما فيه نوع مشقة والا
 فلا حاجة الى تعليق غير من قلده اولاً كما ذكره اصريح به المحقق الشامي رحمه في رد المحتار راسية
 لرد المحتار وقد قالوا بالضرورة في المحذورات تامل وقال شيخ ابن الحاجب

المالكي في مختصر الأصول ولا يرجع عنه بعد تعليله اتفاقا وفي حكم آخر اختلف جواز ذلك
 القطع بوقوعه ولم ينكره فلو التزم مذمبا معينا كما لا شك ان الشافعي وغيره تناهوا عما لا يدل
 لا يجوز في الحكم العيين بخلاف غيره انتهى وقال القاضى عبد الله بن الشافعي في شرح
 المختصر لو اتمل المعاني تحول مجتهد في حكم مسألة فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما
 في حكم مسألة اخرى فهل يجوز ان يقلد غيره المختار جوازه لنا القطع بوقوعه في زمن الصحابة
 وغيرهم فان الناس في كل عصر يستفتون المفتين كيف اتفق ولا يميزون سوال مفت
 بعينه هذا وقد شاع وتكرر ولم ينكره فلو التزم مذمبا معينا وان كان لا يلزمه كذب باكل
 وذهب الشافعي وغيره الى فقيه ثلثة مذاهب اولها يلزم وثانيها لا يلزم وثالثها انه كالأول
 وهو من يلتزم فان وقعت واقعة فقلده فيها فليس له الرجوع واما غيره لم يفتح فيها
 من شاء انتهى وقال العلامة الهباري المحتفى رحمه في مسلم الثبوت وشارحه وانا نحن العلوم
 المحتفى رحمه في شرحه لا يرجع القلده عما عمل من حكم خبري اتفاقا كما اني المختصر والتحريم شيخ
 وان ذكره مبنا موافقا للمختصر وتنزلا على رايه لكن كلامه في فتح القدير شعر بالخلاف قليل
 لا اتفاق بل هو مختلف فيه في الحاشية قال الزركشي الاتفاق وذكره الأمامي بالانحياز
 وليس كما قالاه ففي كلام غيرهما جريان الخلاف بعد العمل اقول ويبدل على التسلية
 في المذهب في الالتزام راي مجتهد فان وجوه اى التزام ليس اولى من عدمه ضرورة
 ولا معنى للاتفاق اعند عدمه والاختلاف عند وجوده تدبر ثم الاشبه الى الصواب
 ان عمل بخبري قلبه فلا يرجع عنه مادام كذا على الخبري فانه نوع من الترجيح وترك
 الرجوع خلاف العقول وهل يقلد غيره اى غير من قلده في غيره اى غير ما قلده المختار
 نعم يقلد انشا ربنا علم من استفتاه ثم مرة اما اذا صار مرة اخرى اما غيره فلا ينكر احد

اجماعاً ولو اتردوا بحيث لا مجال للمحال فلو التزم مذنباً معيناً اى عهد من عند نفسه انه على هذا
 المذهب كذهب الى حقيقته او غيره من غير ان يكون هذا التزم معبرته دليل على مسئلة
 مسئلة وظنه راجحاً على دلائل المذهب الاخير العلوية مفصلاً بل انما يكون العهد من
 نفسه يفيق الفصل فيه اجماعاً لا بسبب آخر فقل يلزم الاستمرار عليه ام لا فقل نعم بحسب الاستمرار
 ويحتمل الانتقال من مذهب الى آخر حتى شد وبعض المتأخرين المتكلفين وقالوا لا يحتمل اذا
 صار شافعيًا بغيره وهذا التشرع من عند أنفسهم لان التزم لا يحتاج عن اعتقاد عليه الحقيقة فيه
 فلا تترك قلنا لا التزم ذلك فان الشخص قد يلتزم من المتأخرين امر التفتة له في الحال ووقع
 الصحيح عن نفسه ولو سلم فهذا الاعتقاد لم يشار به دليل شرعي بل هو هوس من هوسات المعتقدين
 ولا يجب الاستمرار على هوسه فانهم يثبتون وقيل لا يجب الاستمرار وصدق الانتقال وهذا هو الحق
 الذي ينبغي ان من وجبته به لكن لا ينبغي ان لا يكون الانتقال التام فان التام قطعاً
 في المذهب كان ادنى غيره اذ لا يجب الا ما اوجب الله تعالى والحكم له ولم يوجب على احد
 ان يميز مذهب رجل من الائمة فايما يشترع شرع جديد ولك ان يستدل عليه بان اختلاف
 العلماء رحمة بالنص وترقيته في حق الخلق فلو التزم العمل بمذهب كان هذا الحق وشدة وقيل
 من التزم كمن لم يلتزم فلا يرجع عما قلده وفي غيره يقلد من يشار وعليه السبيل الشافعية
 وفي التحرير هو الخالف على الظن لعدم ما يوجب شرعاً اى لانه ليس للاتباع مذهب واحد
 موجب شرعي وهذا انما يدل على خبر الدعوى هو انه يقلد من شارح البيان قطعي اذ ما لم
 يوجب الشرع باطل لان التشرع بالاراي حرام واما انه لا يرجع عما قلده فيه فلم يلتزم منه قطعاً
 فلا ينطبق الدليل على الدعوى فتأمل ويخرج من اى مما ذكر انه لا يجب الاستمرار على مذهب
 جواز اتباعه خص المذهب قال في فتح القدير لعل المانعين للانتقال انما مستعملين

اندر نفس المذاهب وقال هو رحمه الله تعالى ولا يمنع منه مانع شرعي اذ لا ناس ان
 يسلك الاخت عليه اذا كان له اليه سبيل بان لم يظهر من الشرع المنع والتحریم وبان لم
 يكن عمل فيه باخذ ما ينبغي على منع الانتقال عما علم به ولو مرة وكان عليه وعلى آله و
 اصحابه الصلوة و اسلام كان يجب باختفاء انتهى لكن لا بد ان لا يكون ابتلع الرخص للشي
 كعمل حقيقي بالشطرنج على راي ايشان في قصد الى اللهو كشافي شرب الشلت للتهلي
 به لعل هذا حرام بالاجماع لان الشهي حرام بالنصوص القاطعة فانهم اخذوا وقال الشيخ
 مولانا محمد عابد السدي رحمه في طوابع الانوار حاشية الدر المختار نقلاً عن الشيخ ابي المعالي
 السدي رحمه وجوب تقليد مجتهد معين لا حجة عليه لا من جهة شرعية ولا من جهة العقل
 كما ذكر الشيخ ابن الهمام في فتح القدير وفي كتابه المسمى بتحرير الاصول ولعدم وجوب صريح الشيخ
 ابن عبد السلام في مختصر منتهى الاصول من المالكية والحققق عضد الدين من ايشان في ذكر
 ابن امير الحاج في شرح التحرير ان القرون لما ختت من العلماء اجمعوا على انه لا يحل لحاكم
 ولا مفت تقليد رجل واحد بحيث لا يحكم ولا يفتي في شئ من الاحكام الا بقوله انتهى
 وقال الفاضل القندلبري رحمه في مفتهم اصول ويقلد المقلد العامل بذهب في حكم
 غيره المختار نعم للقطع بان المستفتين من عصر الصحابة ولم جراً كانوا يستفتون مرة واحداً
 واخرى غيره غير ملتزمين بمقتيا واحد اذ شاع ذلك وتكرر ولم ينكر فكان اجاباً على ان
 التزام بذهب معين غير لازم وخلف في انه بل هو لازم معني انه لو التزم فهل يلزمه الالتزام
 عليه لثبته احوال فقبل نعم لان الالتزام معني على من حقيقة فيجبري على موحيه وقيل لا اذ لا
 الا ما اوجبه الله تعالى ولم يوجب على احد ان يتذهب بذهب امام بعينه فيقلده في كل
 ما ياتي ويذره الا التزام بما لم يعيد لمزناً من الشرع كان بميزة التزام كذا الفلان من غير

ان يكون له عليه في التفسير وهو الانحاز وقال المحقق الشافعي في رد المحتار حاشيته
 الدر المختار بعد نقل ما في السراجية والتاثيرانية ما هو المحقق عنه لفظه في آخر التفسير
 للمحقق ابن الهمام سلكه لا يرجع عما ذكره في اي عمل به اتفاقا بل بغيره في غيره المختار نعم للقطع
 بانهم كانوا يستقنون حرة واحدة او عدة غيره غير متزمنين فنيا واحدا فلو التزم مذمبا معينا
 كما في حاشيته وانما في فقيه لا يزم الا لا وقيل شل من لم يترجم وهو الغالب على الظن
 مع ما يوجب بشرعا قال شارحه المحقق ابن ابي عمير حاج بل الدليل الشرعي يقتضي العمل
 بقول المجتهد وتعليقه فيه فنيا احتاج اليه وهو قوله فاسلكه اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون الدليل
 انما يتحقق عند طلب الكاوشة فاذا اثبتت عنده قول المجتهد وجب عمله به اما التزامه فلم
 يثبت من السمع اعتبره بل انما ذلك في التذرع ولا فرق في ذلك بين ان يترجمه
 لفظه او بقاياه على ان قول القائل مثلاً كذا فلا ينافيها فتى به من لم يملك التعليق
 والوعد به ذكره المستفتى فافهم قالوا الثاني ما ذهب له بل بغيره مذمب مفتية و
 عنده في شرح التفسير ان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ولصبر بالمذهب
 على حبه اولس قرار كما بان في شرح ذلك المذهب يعرف قباوى ايامه واقواله واما غيره
 من قال انا حنفى او شافعى لم يصير كذلك بمجرد القول كقولنا فقيه او حنفى اه وتقدم ذلك
 في المقايمة اول هذا الشرح وانما اطلنا في ذلك لتلا غير بعض الجبله بما يقع في الكتب
 من اطلاق بعض العبارات المسمومة خلاف المراد فيحمل على متعويض الائمة فان العلماء حاشا لهم
 ان ياتي ان يريه والائمة لا يريه في الشافعى او غيره بل يطلقون تلك العبارات بالمنع
 فقال هو فاسم السلاعب بمذهب المجتهدين نفسيهما ان تعالى بهم واما اتباعا على جميع
 يد اية ك ما في القنية رافرا لبعض كتب المذهب ليس للعاصي ان يتحول

من مذهب الـ فاضل في الفتوى وشافعي انتهى وقال الشيخ الزبيدي
 المدعي رحمه صاحب اللغات شرح المشكوة وغيره في تحصيل المقرات ونقل النجاشية
 في مسئلة تعليق الطلاق بالتزويج انه قال اصحابنا منهم القدران صاحب الحاشية اذا
 استفتى عدلا من اهل الفتوى فافشى ببطلان البين وسه ان ياخذ بفتواه ويمسك
 المرأة فان تزوج اخرى بعد ما وقد حلف بطلاق كل امرار تزوجها فاستفتى ففتيا
 آخر مثله فافشا بصحة البين ودفع الطلاق المضاعف اليه بالتزويج فانه يسلك الاول
 ويفارق الثانية وهذا كله دليل على انه يجوز الرجوع من فتيه وان يكون الشخص حنفيا
 المذهب في مسئلة وشافعي المذهب او غيره في اخرى ولا يجب تعلية امام بعينه انتهى
 وقال حافذه الشيخ المحدث المفسر مولانا محمد سلام الله رحمه صاحب المحلى شرح الموطا
 والكنالين حاشيته الجلالين في رسالته كشف القناع عن ابا جعفر اسلم اولم يصرح
 سمك ما اختاره بسبكي وابن العام وغيرهما من ائمة الاصول ان التزم مذمبا معينا
 فلا يرجع عما قلده فيه وعمل به في غيره ليقول من شاروهوا حتى وعليه الفتوى انتهى
 واشيخان المرحومان كانا من اكابر الازمان وفاضل الاعيان لم يتكبرا احدهما
 الاوان فلا يلتفت الى ما قال بعض من الانصيب له من العلم والفهم وهو من علماء
 العلم في الزمور والارامان وفي الآن كما كان وان ارشد بعض ابناء الزمان ان الشيخ
 المحدث المفسر صاحب المحلى رحمه لم يكن علمه وفهمه كعلم علماء الزمان وكان قريبا العهد
 من زمانه يريه بنفسه وان كثير من تلامذه الشيخ سجدون الى الآن اخذوا عنه
 على هرة العلم ان نسبة الثغالي الى الشيخ المحدث المفسر كمنسبة السامى الى الهادي
 ونسبة الجاهل الى اعلم العالم والعجب بمنه انه قال كان الشيخ قريبا العهد من

وهذا الكذب صريح فان الشيخ المحدث رحمه لم يكن قريبا من عمه آباءه ولم يكن احد من تلامذته
 الى زمانه فليس ان يتوب من هذا الكذب ويقول اللهم ارزقني الصدق فان الصدق ينبغي
 والكذب يهلك فتدبر وعلى الحجة الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل وتقليد غير من قلده
 فيه جائز مطلقا لضرورة كان او غير ضرورة كما صرحناه فيما قبل نعم تقليد غير الامام المقلد
 به وان جاز بشرط اى بشرط عدم التلقين فهو لا يعامل بنفسه لا للمغنى لغيره فلا يغنى لغيره
 في مذهبه انما في رد المختار فلا يلقف الى ما قيل ان القصار والافانار والعمل بنفسه في
 هذا المقام سواء في رد المختار وقد ظهر من بعض الكتب القصار والافانار يقول غير من قلده ايضا
 في بعض السالكين للضرورة كسنة تفرق زوجة المفقود عند حضي اربع سنين على قول
 مالك رحمه وهو ايضا الشافعي رحمه في القديم فقال في البرازية الفتوى على قول مالك رحمه
 نقله في رد المختارنا حفظه والنظم بيان المسئلة بما قال المحقق الشافعي رحمه في رد المختار
 حاشية الد المختار ايضا عند قول الشارح ان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا
 وهو مختار في المذهب انتهى صرح بذلك المحقق ابن العمام في تحريره وشك في اصول الامامية
 وابن الحاجب وجميع الجوامع وهو محمول كما قال ابن حجر والرمي في شرحهما على المنهاج وابن
 رستم في حاشية على نازد البغى من آثار الفضل السابق اثر يودى الى تلقين العمل بشي
 لا يقول به كل من المذاهب كالتقليد الشافعي في مسح بعض الاراس وما لك في طهارة كل
 في صلوة واحدة وكما لو اتى ببنينة زوجة بطلا فها مكر ما ثم نأخ احتها مقلدا للحنفي
 بطلاق المكره ثم اتاه الشافعي بعيم الحنفية فيمتنع عليه ان يطار الاولي مقلدا للشافعي
 والاثانية مقلدا للحنفي آية محمول على منع التقليد للحادثة بعينها لا مثلهما كما صرح بالامام
 السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما وصل طهرا بمسح راس مقلدا للحنفي فليس له

باعتقاده لزوم نسخ الكل متصفاً بالاكلي والاولى لولا ما على ترتيب واراؤه ان يصلي لولا ما
على غيره فلا يخرج منه على ان في دعوى الاتفاق لظرف فقد حكى الخلافات فيجوز ابتداء
القائل بالبحر ان كان اعادة الصلاة الشرعية في اعتد الفريضة ثم قال بعد ذكر فروع من
الذي المذهب وبجته بالبحر وكلام طويل فخلص **مسألة** ذكرناه انه ليس
على الانسان التزام بذهب معين وانه يجوز له العمل بما يخالفه على ما يقتضيه
غيره غير انما سمحاً بشرطه وحمل بما بين متضادين في حادثتين لا تعلق بواحدة منهما بالآخر
وليس لا يبال على من انقلبه متقليلاً امام آخر لان مضار الفصل كما مضى والقاضي لا يتحقق
انما وقال ايضا ان لا تقليد بعد العمل كما هو اولى طائفاً محتملاً على مذهبه ثم بين بطلانها
في مذهبه صحتها على مذهب غيره فلا تقليده وتجزئته تلك الصلوة على ما قال في البرانية انه
يؤى عن الى يوسف صرح انه صلى الحجة مستقلاً من الحام ثم اخبر بجملة مبيته في سير الحام
فقال نأخذ بقول اخواننا من اهل المذنبية اذا بلغ المار قلعتين لم يحل خيلاً انه انتهى
فالتقليد يرفع في بعض الكتب انه يجب تقليد الامام المعين ونقله بعضهم عن غير التبر
فيه فاستاءه قلعت مناه انه ينبغي مصلحته لانه يامر شرعاً كما علمت من الشرح
التجريد وغيره او الوجوب كما يستعمل بمعنى اللزوم كذلك يستعمل بمعنى الانبغاط يعني منقاد
شدن في الصراح وجوب لازم شدن مع فاعلهم ١٢ ايجاب مستد منه وسر او ارشدن انما
وفي الترتيب وجوب لازم شدن وسر او ارشدن انما ويشير الى اختياره في المعنى ما في عقد
الشيخ المفسر في انه لا يلزم مع اعلم ان في الاخر بهذه المذاهب الاربعة مصلحة عظيمة
على الاعراض عنها مفسدة عظيمة انما وما في حجة الله البالغة له من المذاهب الاربعة
المردودة وقد اجتمعت الامة على جواز تقليد ما الى يومنا هذا وفي ذلك من المصالح

بالائتني ان وبهذا حصل التوثيق بلا تعلق بين قول من قال انه يجب تقليد الامام
 المؤمنين اي بمعنى مصلحة وبين قول من قال انه لا يجب اى لا يلزم شرعا فانهم ولا
 تعلق في هذا المقام فانه من هذا الاقدام ولا يبعد ان يقال ان الوجوب في التقليد
 الامام العيين اذا عين بمعنى اللزوم لا بمعنى الاختيار كحل على ما اذا لم يوجد سوى مذنب
 واحد وكتبه فيلزم تقليده فقط ومنع اخراجه عنه يدل عليه ما في الانصاف في بيان
 سبب الاختلاف للشيخ المفسر الملبى رح اذا كان الانسان جاهل في بلاد الهند
 وماورالنهر وليس هناك شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتب هذه المذاهب وجب
 عليه ان يقلد مذنب الى حنيفة ويحرم عليه ان يخرج من مذنبه بخلاف ما اذا كان
 في الحرمين لانه يتسمر هناك معرفة جميع المذاهب انتهى لمختصا ثم ان قلت في المسلم
 قال الامام اجمع المحققون على منع العوام من تقليد الصحابة بل يجب عليهم اتباع الذين ساروا
 ولو اوافهم لبوا ونحو او جمعوا وفرقوا ولا يفضلوا عليه انتهى اسر الصلاح منع تقليد غير الائمة
 لان ذلك لم يدري في غيرهم وفيه ما فيه انتهى قلت بتحقيقه في شرح المسلم لمولانا تاج العارفين
 رح ونقطه في الحاشية قال العراقي انعقد الاجماع على ان من سلم فله ان يقلد من شاء
 من العلماء من غير حجر وجميع الصحابة على ان من استفتى ابا بكر وعمر اميرى المؤمنين فله
 ان يستفتى ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما وسئل يقولهم من غير تكبير فمن ادعى برفع يدين
 الاجماعين فعليه البيان انتهى فقد بطل بهذين الاجماعين قول الامام وقوله اجمع لا يفهم
 من الاجماع الذي هو الوجه حتى يقال يلزم تعارض الاجماعين بل الذي يكون مختارا
 عند واحد ويكون الجماعة متفقين عليه يقال اجمع المحققون على كذا ثم في كلامه غلط وهو
 الثبوت لا دخل له في التقليد وكذا التفضيل فان التقليد ان فهم مراد الصحابي عمل

والاسأل عن مجتهد آخر فافهم دليلي بهذا قول ابن الصلاح ايضا ثم في قوله
 غلط آخر اذا المجتهدون الآخرون ايضا يذهبوا بهم مثل بذل الائمة الارقية

فانكار هذا كما بره وسور ادب بل الحق انه انما منع من منع تقليد غيرهم لانه لم يبق رواية
 منهم محفوظة حتى لو وجد رواية صحيحة من مجتهد آخر سحر العمل لا يبرى ان

المشاخرين افتوا بتجليف الشهود اقامة له موقع التركية على نذهب ابن ابي فافهم
 انتهى وبذا يتحقق هو الحق الموافق لوجه المنع المتعارف الشيخ ابن الصلاح فقد قال الشيخ

العلامة ابن امير الحاج رح في التفسير شرح التحرير نقل الامام في البرهان اجماع المحققين
 على منع العوام من تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم اي بل قال عليهم ان يفتوا

بما سب الائمة الذين سيروا وصنوا ودونوا الائمة وصنوا بطريق النظر وذهبوا المسائل
 يذهبوا وجميعها بخلاف مجتهدى الصحابة فانهم لم يفتوا بذهب مسائل الاجتهاد ولم

نصر على انفسهم اصولا لفتى باحكام اجوادت كلها والافهم اعظم واجل قدره وقد روى
 ابو نعيم في احكامه ان محمد بن يبرين سئل عن مسئلة فاحسن فيها الجواب فقال له السائل

ما سناه ما كانت الصحابة لتحسن اكثر من هذا فقال محمد لو اردنا فقههم لما اوركت
 عقولنا وعلى هذا اي على ان عليهم ان لقلد والائمة المذكورين الوجه ما ذكر بعض

المتأخرين وهو ابن الصلاح منع تقليد غير اربعة اي ابي حنيفة ومالك و الشافعي واحمد
 رحمهم الله لا يقتضا طذا هم وتقليد مطلق سألهم تخصيص عمومها وتخبر بشرطها

اي غير ذلك ولم يدبر مثله اى هذا الصنع في غيرهم من المجتهدين الآن لان القراض
 اتباعهم وحاصل هذا انه امتنع تقليد مولا الائمة لتقدير نقل حقيقة مذاهبهم وعدم
 بثوتهم حتى البثوت لالانه لا لقلد ومن ثم قال الشيخ عضد الدين بن عبد السلام

لاجتماع بين الفريقين في الحقيقة بل ان تحقق ثبوت مذموب عن واحد منهم جاز في
 والا فلا يقال ايضا ان صح عن بعض الصحابة مذموب في حكم من الاحكام لم يجز في
 الابدليل واضح من دليله هذا وقد تعصب بعضهم اصل انوجه لهذا بانه لا يلزم من تسير
 هؤلاء كما ذكر وجوب تقليدهم لان من بعدهم جميع وسير كذلك بل يكون اكثر ولا يفرق
 وجوب اتباعهم في الظاهر في تقليد في العوام انهم لو كفوا التقليد الصحابة فكان فيه
 الشك عليهم وغير ذلك مما لا يخفى وايضا قال ابن السيرافي في الى مذموب الصحابة
 احتمالات لا يمكن العام منها من التقليد ثم قد يكون اناس اذ الى الصحابة لا على شروط
 الصحة وقد يكون الاجماع الفخر بعد ذلك يقول آخر ويمكن ان يكون واقعية
 العام ليست الواقعية التي انفي فيها العجالي وهو ظاهر النهاية لان تنزيل الوقائع
 على الوقائع من القول بانه يكاد يكون حجة فاستلغ التقليد بطلان قدره لا المنزلة فلا جرم ان
 قال المصنف وهو اي هذا المذكور صحيح بهذا الاعتبار وسليما انه لا يشترط ان يكون المجتهد
 مذموب مدون وانه لا يلزم احدا لائمة بحيث يأخذ بقوله كلها ويرد احوال غيره كما قد
 بالغ من هذا ومن ههنا قال القرافي انفق الاجماع على من سلكه ان تقليد من يشار
 من العلماء بغير حجة وجميع الصحابة ان من استغنى بابا بذكره فقلده بما قلده ان يستغنى بالاسرية
 ومعاذ ابن جبل وغيرهما ويعمل بقوله من غير تكليف من رفعه بين الاجماعين فليس له دليل انتهى
 وقال افاضل القنداري في منتظم المصنف في التحرير والتقرير قلت وكذا اناس
 السيد باو شاذ في السير شرح التحرير نقل الامام احمد بن محمد بن ابراهيم ان اجماع المحققين على
 منع العوام من تقليد الصحابة او لم يعفوا عنها بسبب كل الاجتهادية وقد مر ايضا بحيث ينبغي
 باحكام الواردة بل عليهم اتباع الائمة الذين سبوا من خلف ووصفوا السائل في

والشيخ ابو عبد الله الشافعي وخرقوا اطلاق الاحكام وفصلوا ما وطئ به بنى اذكره ابن

اصلاح من صنع تقليد غير الاربعة لا نقيا طمناهم وتفتية عطلت مساهمهم
وتخصيصهم بما دلهم يدركه في غيرهم الآن لانقرض اتباعهم واما حاصل انه يتعذر
الوقوف على حقيقة مذهب غيرهم فلا يتأني تقليد هـ لانه لا يجوز تقليده عند تحقق
ثبوته فلهذا قال عز الدين بن عبد السلام لا خلاف بين الصريحين في الحقيقة قال ايضا
اذا صرح عن بعض صحابي مذهب لم يجز مخالفة الادلل اوضح من دليل اقول ان هذا الوقوف
على مذاهب غيرهم في جميع المسائل ممنوع وعلى تقدير تسليمه لا يقتضي الاستماع ببعضه
في مسألة ما تم انقرض اتباع غيرهم بالكلية ممنوع لكثرة الظاهر باتباع داود والظاهر
والغيايته اتباع صفوان الثوري انتهى قلنا ومن المجتهدين المستقلين هو ابى الائمة
الاربعة رحم اللههم انا امام البثور رحم صرح به النعماني والنووي في تهذيبه ومنهم الامام
مؤلف الامام محمد بن اسميل النجاشي رحمه صاحب الصحيح صرح به الرمي واما ما شيخ ابن حجر
الحسقلاني وقيتيه بن سعيد وقتادة رحمه فممن المجتهدين المنتهين الامام الشافعي رحمه كما
في البستان والامام عز الدين بن عبد السلام والامام ابن دني اني رحمه صرح بالفضل
المنتهى رحمه في مفتاح الحصول والامام ابن الصلاح والامام النجاشي رحمه كما صرح
بشيخه ولي الله رحمه في كتابه الانصاف وهو في غيره فاحمد كذا مع
من كثر المؤلفات بجميع مسائلهم وتدابيره ايدى النجاشي او كتاب مشهور من كتب غيرهم المؤلف
لنقل مسائلهم وتلقاه اهل العلم باليقول جازا لعل اية الامام كين المنقلد عن غيره من
مذهب غيره اذ هو بطريق النقل عن المجتهدين اخذ به المستثنى ليشهد بقولنا اني
القديم شرح الهداية عبد الله قال وقد استقرت في الاصوليين على ان المصنف هو المجتهد

انچہ حضرت ان مایکون فی زماننا من فتویٰ الموجودین پس لغتوی بل ہو نقل کلام لغتی
لیا خذ یہ لغت لغتی و طریق نقلہ کذلک عن المجتہد اصدا مرین اما ان یکون لہ سند فیہ الیہ
او یاخذ من کتاب معروف تداولہ الایدی نحو کتب محمد بن الحسن رحمہم و نحو ما من التصانیف
الاشہورۃ للیجہدین لانه بمنزلۃ اخیر المتواتر عنہم او اشہورہ بکذا

اذا وجد نقل عن ائداد شافعی کتاب مشہور کالبدیۃ و اشہورہ کان
کان ذلک تاجیلا علی ذلک کتاب اہنی و اشد علم
ذکر الرازی فی علمہ انہا الوجود بعض نسخہ النوار فی زماننا لا کل
غیرہا فیہا الی محمد لالی یوسف لانہا لم یشر
فی دیارنا ولم یزدل فیہم
مواہم باب ص ۱۰۰
و علیہ السلام

المفتی النبی البادی ابو محمد المدعو بالسید شاہ علی الخفی المصطفیٰ آبادی
شہادۃ البادی حفظہ اللہ عن شہرہ الاعبادی ۵۵

Acce-sion No. 2

